"في الحضيض"

حقوق المرأة في أفغانستان بعد ٤٥ يوم من سيطرة طالبان على الحكم

ورقة موقف

تحرير: شريف عبد الحميد

إعداد: على محمد

www.maatpeace.org

ـ قائمة المحتويات ـ

خلفية عامة 3

أولا: قيود واسعة على عمل المرأة 4

ثانياً: تجهيل الفتيات 5

ثالثا: مخاطر محُدقة بالمرأة الريفية 6

رابعا، المدافعات عن حقوق الإنسان: 8

خامسا: المخاوف الرئيسية للمرأة في ظل حُكم طالبان 9

1. الاستبعاد من المشاركة السياسية والعامة. 9

2. تنامي زواج القاصرات. 10

سادسا: النتائج الرئيسية المسّتخلصة 11

خاتمة: 12

خلفية عامة

تخشي النساء في أفغانستان من عودة أحلك الفترات في تاريخهن الحديث، بعودة طالبان إلى الحكم مرة أخري، فخلال الفترة من 1996 إلى 2001 وهي الفترة التي حكمت فيها طالبان لم تُمنح المرأة حقوقها الأساسية ليست المكفولة لها بموجب الصكوك والمواثيق الدولية فحسب، لكن حتي التي منحتها إياها الشريعة الإسلامية التي تتذرع طالبان بتطبيقها، فمنعت قسرًا من العمل والذهاب إلي التعليم، والمشاركة في الحياة السياسية والعامة، ومُنعن في ذات الوقت من مغة ادرة منازلهن بدون وصي ذكر، وكان لزامًا علىهن ارتداء البرقع والنساء اللواتي خالفن هذه التعليمات تعرضن للجلد والرجم في أحيان أخري. على ما يبدو إن التاريخ يُعيد نفسه، فالإجراءات التي اتخذتها طالبان من قبل ضد النساء إبان حكمهم في فترت سابقة، شرعت في تنفيذها بمجرد سيطرتها على الحكم في 15 أغسطس 2021. وهو ما يجعل نضال النساء في أفغانستان خلال العقدين السابقين يذهب هباءً.

حيث ناضلت النساء في أفغانستان في سنوات مضت، كي يحصلن على حقوقهن، وقدرن على انتزاع طيف واسع منها، فحصلن على مشاركة واسعة في الحياة السياسية والعامة، وترأسن منظمات غير حكومية لدعم حقوق المرأة، والتحقن بقوات الجيش والشرطة، وعملن كمترجمات وقاضيات وصحفيات، وانضمت أفغانستان بجهود من المدافعات عن حقوق الإنسان على طيف من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان لحماية المرأة، مثل اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة التي صادق عليها البرلمان الأفغاني في عام 2003. كل المكتسبات السابقة مُعرضة لخطر شديد، وهو ما تجلي في الأسابيع الاولي من حكم طالبان، حينما منعوا الفتيات في المرحلة الثانوية من العودة إلى المدارس، وألغو وزارة شئون المرأة، ولم يمثلن النساء في التشكيل الحكومي لطالبان المعلن في 7 سبتمبر 2021، في ظل آراء نمطية حصرت دور المرأة في أدوار تقليدية محددة كالبقاء في المنزل.

تغطي هذه الورقة الفترة من 16 أغسطس 2021 إلى 30 سبتمبر 2021، وتركز على الانتهاكات التي تعرضت لها المرأة في أفغانستان بعد سيطرة طالبان على الحكم، والتي تتمثل في المنع من العمل وعدم السماح بالتعليم، والانتهاكات التي تعرضت لها المرأة الريفية والمدافعات عن حقوق الإنسان في ظل مخاوف رئيسية من إقصاء تام للمرأة من المشاركة السياسية، بالإضافة إلي تنامي ظاهرة زواج القاصرات في ظل حكم طالبان وهو ما يجعل المجتمع الدولي في حاجة لإجراءات عاجلة من أجل منع تهميش المرأة الأفغانية وضمان تمتع النساء بحقوقهن الأساسية علي نحو يكرس للمساواة وعدم التمييز.

أولا: قيود واسعة على عمل المرأة

واجهت النساء في أفغانستان كنظائرها في الدول المجاورة قيودًا لا تتوقف؛ حدت من قدرتهن على الوصول إلى التوظيف، مع ذلك اعتبر تمثيل المرأة الأفغانية بنسبة 21.6% في القوة العاملة، وفقا للبنك الدولي انجازًا غير معهود[1]، ونُظر إلى وجود أكثر من 200 قاضية في أفغانستان، ونحو 4000 امرأة في إنفاذ القانون بإيجابية بالغة[2]. غير إن وصول طالبان إلى الحكم راوح كل هذه الآمال مكانها، ففي 25 أغسطس 2021، قال المتحدث باسم حركة طالبان ذبيح الله مجاهد إن "النساء لن يسمح لهن بالعمل في الوقت الحالي" في إشارة للنساء في القوة العاملة وفي الوظائف الحكومية المختلفة، بالإضافة إلى العاملات في البنوك العامة والخاصة، والمذيعات في القنوات الفضائية والخاصة، اللواتي أُخْبِرن بإنهن لم يعدن بإمكانهن العودة للعمل[3].

ورغم طمأنة طالبان النساء في بدايات أيامهم بالعودة إلى العمل بعد تهيئة ظروف آمنة لعودتهم، بيد إن الممارسات الفعلية أكدت مخاوف النساء العاملات، فتعرضن للطرد من العمل وأخبرن بإنهن لم يعد بإمكانهن العودة للعمل في وظائف محددة، في ولاية هرات على سبيل المثال طلبت عناصر طالبان من الصحفيات عدم الذهاب إلى العمل، ومن بين 700 صحفية يعملن في العاصمة كابول، وصل عددهن لمئة فقط في الوقت الحالي وفقا لمراسلون بلا حدود، مع ترجيح بإن يتوقف جميعهن عن العمل الصحفي.

ومن بين 510 إعلامية عملن في ثماني وسائل إعلام مختلفة، لم يبق منهن سوي 76 فقط، وتعرضت امرأتين يعملًا في بنكين مختلفين في هرات وقندهار للضرب وأبلغا باستبدالهما بأقاربهن الذكور[4]. علي سبيل المثال فإن المذيعة في هيئة الطرق والمواصلات "راديو وتلفزيون أفغانستان" شابنام خان مُنعت من دخول مكتبها وبررت إدارة طالبان الجديدة هذا المنع بإن النظام قد تغير ولم يعد بإمكانها العمل مرة أخري[5].

في 19 سبتمبر 2021، قال عمدة كابول حمدالله النعماني المدرج على قوائم لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن[6] والذي عين مؤقتًا بعد السيطرة على الحكم إن أكثر من 3 آلاف امرأة يعملن في الجهاز الإداري الحكومي في العاصمة

[1] Afghanistan - Labor Force, Female, Trading Economics, https://bit.ly/3oiafTf
[2] With Taliban Government Announcement Looming, Afghanistan's Women Worry and Protest, The Diplomat 3 September 2021, https://bit.ly/3B8Svgo
[3] Taliban ask working women to stay at home in Afghanistan, India Today, 25 August 2021, https://bit.ly/3kSgyuu
[4] 'I don't dare to go out anymore': Women in Kabul live in fear after Taliban return, The observes, 17 August 2021, https://bit.ly/3m2G7sc
[5] 'Won't relinquish our rights': Afghan women protest, say haven't been allowed to work by Taliban, Hindustan Times, 20 August 2021, https://bit.ly/3utCteO
[6] United Nations Security Council, Hamdullah Normani, https://bit.ly/3CQOgXi

طُلب منهن البقاء في المنزل، مع استثناءات محدودة للواتي لا يمكن استبدال وظائفهن بالرجال[7]. وتري مؤسسة ماعت ان استمرار السياسات الرامية لعزل المرأة عن العمل في أفغانستان يوسع من الفجوة بين الجنسين ويجعل المكتسبات التي حصلت عليها المرأة في العقدين السابقين مهددة بالزوال وللأبد.

بحسب القرار الجديد لحكومة طالبان على ما يبدو إنها تحنو لعقود مضت عندما منعت النساء في التسعينات من القرن الماضي وحتى مطلع الالفية، من المشاركة في الحياة السياسية والعامة ومن التوظيف في القوة العاملة ناهيك عن عدم الحاقهم بالمدارس بمراحلها المختلفة، فإن خلق أجيال من الفتيات غير قادرة إلا على ممارسة الأدوار النمطية المخصصة لها لن يفيد طالبان ولن يعود بالنفع على أفغانستان ويجعل منها بلد غير متجانس وغير ثري بالتنوع، كما سينعكس منع النساء من العمل علي اتساع رقعة الفقر لاسيما فيما يخص المرأة حيث كانت قد لاحظت مؤسسة ماعت من خلال رصدها لأوضاع حقوق النساء في أفغانستان إن عدد هائل من النساء العاملات هن معيلات لأسرهن، نظرا لوفاة أزواجهن بسبب الغارات الأمريكية أو بسبب الحرب بين طالبان والحكومة الأفغانية السابقة. ولم تصدر طالبان أي قرارات تُحدد وضع هؤلاء النساء بعد حرمانهم من العمل. وهو ما قد يفاقم من معاناة تلك الأسر، التي تعتمد على العمل لشراء مقومات الحياة الأساسية وللبقاء قيد الحياة ويتعارض اقدام طالبان على منع المرأة من العمل مع طيف واسع من المعاهدات الدولية من بينها المادة 11 من اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة التي تُلزم الدول الأطراف فيها باتخاذ كافة التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل على أساس المساواة مع الرجل، وتجدر الإشارة بإن طالبان ما برحت دولة طرف في هذه الاتفاقية. والمادة الثالثة من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تكفل المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثانياً: تجهيل الفتيات

في 28 سبتمبر 2021، أصدرت حركة طالبان مرسومًا يقضي بتعليق العمل بالدستور الأفغاني، الذي منح النساء طيف واسع من الحقوق وحرص على تمكينهن من الوصول إلي التعليم[8]، لذلك ارتفع عدد الفتيات المسجلات في التعليم الأساسي نحو 3.6 مليون من بينهم 2.5 مليون في المدارس الابتدائية وأكثر من مليون في المرحلة الثانوية، التعليم الثانوي على سبيل المثال سجل ارتفاعًا ملحوظًا بنحو 40% في عام 2018 بعدما كان 6% في عام 2003، لكن علي ما يبدو إن طالبان غير معنية بمثل هذه الأرقام، يتجلى ذلك في القيود التي شرعت في فرضها بمجرد وصولها لسدة الحكم، والتي تمثلت في منع الفتيات في المدارس الثانوية من العودة للتعليم، فضلا عن منع النساء العاملات في مدارس التعليم الأساسي من حضور الاجتماعات الأسبوعية الخاصة بوزارة التربية والتعليم، حيث قالت مديرة

[7] Kabul government's female workers told to stay at home by Taliban, RAWA News, 19 September 2021, https://bit.ly/3B71G1f
[8] Taliban To "Temporarily" Adopt Monarchy Constitution, With Caveats, 28 September 2021, https://bit.ly/3zQ0SMI

مدرسة للفتيات في كابول إنها لم تتمكن من حضور اجتماعات لجنة طالبان الأسبوعية حول التعليم، بعد قرار بقصر حضور اللجنة الأسبوعية على الرجال فقط[9].

في 2 سبتمبر 2021 أصدرت طالبان مرسومًا يتضمن إعادة فتح جميع المؤسسات التعليمية بما في ذلك المعاهد الدينية الإسلامية وطلبت من جميع المعلمين والطلاب العودة إلى المدارس، لكنها لم تشر مُطلقا إلى الفتيات. ليس هناك قرار رسمي يحظر تعليم الفتيات حتى الوقت الراهن، وفي بعض المدارس الابتدائية والمراحل الجامعية التحقت الفتيات بالتعليم مع فصلهن عن الذكور، بعد مرسوم بقرار للحركة في 12 سبتمبر 2021 يقضي بمنع الاختلاط بين الجنسين، لكن المؤشرات الأولية تؤكد إن طالبان ستفرض مزيد من القيود على تعليم الفتيات وستحجم من الحرية التي سبق وحازتها في التعليم.

علي سبيل المثال أعلنت الحركة إن الفتيات لن يتمكن من تلقي التعليم من معلمين رجال، وفي وقت تعاني فيه الدولة من نقص المعلمات حيث يمثلن 20% فقط من إجمالي الكادر التعليمي، سيكون من البديهي عدم وجود عدد كاف من المعلمات للفصول التي تفصل بين الجنسين، وهو ما يؤثر على تعليم الفتيات حتى إن لم تلغه طالبان على نحو رسمي[10]. أفغانستان هي رابع أسوأ دولة في التعليم وفقا لليونيسيف، لكن استمرار هذه القيود على التعليم قد يجعلها تحتل الصدارة عن جدارة، حيث ألغت جامعة كابول بإذعان من طالبان وبمجرد سيطرتهم على إدارة الجامعة درجة الماجستير في دراسات النوع الاجتماعي والمرأة، معتبرة هذه النوع من الدراسة غير مجدي في الوقت الحالي[11]. إن كل الممارسات التعسفية المتمثلة في حرمان الفتيات من التعليم والقيود التمييزية التي فرضتها لإلحاقهن به، في أفغانستان تُخالف المادة 10(ج) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تقضي بمكافحة أي مفهوم نمطي عن الرجل والمرأة في مراحل التعليم بمختلف أشكاله. والمادة الأولي من اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة " اليونسكو"[12].

ثالثا: مخاطر محّدقة بالمرأة الريفية

يمثل السكان الريفيون في أفغانستان نحو 70% من السكان، وفي اقتصاد يعتمد في جزء كبير منه على المساعدات، فإن اجبار المرأة على البقاء في المنزل والحرمان من العمل، قد ينجم عنه تفاقم أعداد النساء الذين يعانون من الفقر المدّقع، في دولة يعيش فيها 47.3% منهم تحت خط الفقر مع ترجيح بإن يصل إلى 97% منتصف عام 2022[13]. تشكل النساء نحو ثلث القوة العاملة الريفية، ويعملون في الزراعة والصناعات اليدوية، سيُهمش حكم طالبان النساء

[9] What will happen to girls' education in Afghanistan under Taliban rule? Thomason Reuters News Foundation, 17 September 2021, https://tmsnrt.rs/2ZLGlfS
[10] Ibid
[11] Ibid
[12] اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، على الرابط التالي: https://bit.ly/3l27Qd9
[13] Starvation Is as Much a Threat to Afghan Women as the Taliban, The Washington Post, 19 September 2021, https://wapo.st/3F22ruG

الريفيات بأثر غير متناسب عن غيرهن من النساء، نظرًا لإن عدد منهن لن يتمكن من العمل، وهو ما يحمل عائل الاسرة أعباء إضافية أخري، التمكين الاقتصادي للمرأة يبدأ من خلال سيطرتها على جزء من مخصصات ونفقات الأسرة حتى في المجتمعات الأبوية والقبلية، فإن خلاص الرجل من المال لصالح المرأة يؤدي إلى ممارسات جيدة من قبيل المساواة والرفاهية وتوفير المدخرات كما ورد في بعض التقارير الفنية للبنك الدولي وعلي النقيض فإن عدم تمكين المرأة اقتصاديًا يفاقم من سوء التغذية وهو ما يخالف ما تضمنه التعليق العام رقم 12 للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي أقر بضرورة أن تكون جميع الموارد اللازمة لتأمين الغذاء متاحة ماديًا للمرأة الريفية[14].

بينما ينخفض سوء التغذية بين النساء بنحو 43% عندما يتحكمن النساء في دخل الأسرة وترتفع هذه النسبة حال التحاق المرأة بالتعليم على نحو واسع. فقد أدت سيطرة طالبان على الحكم إلى طلب الولايات المتحدة من مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولي لإنهاء أنشطتهم فورًا، وهو ما أدي بالتعبية لإنهاء المشاريع التي تمولها هذه المؤسسات لاسيما الخاصة بالتنمية الريفية[15]. يمكن القول بدرجة عالية من الثقة إن المرأة الريفية هي أولي ضحايا طالبان مالم تسمح للمنظمات الاهلية التي تقودها النساء باستمرار عملها في الريف والمناطق النائية.

بعد وصول طالبان للحكم توقفت بعض الحملات التي تسعي لمحو الأمية في المناطق الريفية والنائية مثل حملة "من الباب إلى الباب" والتي تقوم بها منظمة pen Path، وهي منظمة غير حكومية مقرها قندهار تعمل على دعم الحاق الفتيات بالتعليم في الريف، عندما سُئل مدير المنظمة عن عودة هذه الحملة لم يكن لديه إجابة لكن يأمل حسب قوله إن تتفهم طالبان إن التعليم سبب من نهوض الأمم خاصة في ظل التهديدات السابقة التي تلقتها المنظمة من قبل طالبان والتي تطورت إلى إحراق بعض المدارس التي أسستها المنظمة.

سيبقي وضع المرأة الريفية في ظل حكم طالبان رهين قدرة المجتمعات المحلية على التفاوض مع القادة المحليين الجُدد بالإضافة إلى مدي الانخراط أو العزلة الدولية ايهما أقرب بالنسبة لطالبان. ويمكن أن يؤدي دعم المجتمعات المحلية لاسيما في الريف إلى الظفر ببعض المكتسبات في التعليم والصحة والحقوق الثقافية، على سبيل المثال في مقاطعة غزنه في عام 2019 أُعيد افتتاح مدرسة للفتيات بعد إغلاقها من مقاتلي طالبان، بعد أن تمكن القادة المحليون من التفاوض مع طالبان. يتوقف حصول المرأة الريفية على بعض المكتسبات أيضا على مدي تطور الأفكار التي يتبناها قادة طالبان في كل منطقة على حدة، فمن المهم توضيح إن كل قادة طالبان ليسوا على قدر متجانس من الثقافة والتفاهم، ففي الوقت الذي يوجد فيه قادة براجمتين وأكثر اعتدالاً من حيث الأفكار وما يشغلهم القضايا الاقتصادية في المقام الأول، لكن بعضهم على جانب أخر، يتسم بالتشدد في العقيدة الدينية وهم الأشخاص الأقل قابلية علي التفاوض والمتوقع حال تمكينهم من المؤسسات المحلية أن تتضاعف معاناة المرأة الريفية في أفغانستان.

---

[14] الدراسة النهائية المقدمة من اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان بشأن المرأة الريفية والحق في الغذاء، ص 5، على الرابط التالي: https://bit.ly/3mhohli

[15] Ibid, https://wapo.st/3F22ruG

رابعا، المدافعات عن حقوق الإنسان:

لم تهئ المدافعات عن حقوق المرأة بالمكتسبات التي حازتها إبان الحكم السابق، فبعد مسيرات قادتها نساء في العاصمة كابول وفي مدن أخري للمطالبة بحقوق المرأة، تعرضت النساء المشاركات في هذه التجمعات للاعتداء والعنف الجسدي، واقتدن إلى مراكز الشرطة وتعرضن للضرب المبرح، وحذرن من العودة إلى تنظيم أي تجمعات لاحقة. كما شرعت طالبان في ملاحقة مدافعات عن حقوق المرأة اللواتي عبرن عن آرائهن على وسائل التواصل ما أضرهن لتغير محل اقامتهن[16].

أوقفت طالبان أيضا منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء وقيدت أعمالها على نحو واسع، شبكة المرأة الأفغانية وهي منظمة غير حكومية تضم نحو 120 مجموعة نسائية من جميع المقاطعات توقفت عن العمل بعد يوم واحد من دخول طالبان العاصمة كابول في ظل عدم وجود بوادر إيجابية تلوح في الأفق حول وضعها في المستقبل. في سياق متصل وردت تقارير محلية تفيد بإن طالبان ومنذ أن استحوذت على الحكم، شرعت في ملاحقة المدافعات عن حقوق المرأة والناشطات الاجتماعيات.

كما حلت طالبان في 20 سبتمبر 2021 اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان وهي عضو بارز في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تترأسها المدافعة عن حقوق المرأة شهرزاد أكبر، وذلك بعد أيام من استحواذها على مقرات اللجنة، واستخدامهم لأجهزة الحاسوب التابعة لها، وهو ما أعاق مواصلة اللجنة لعملها على نحو طبيعي[17]، ولا يهدد إغلاق المؤسسة المستقلة لحقوق الإنسان حقوق الإنسان في أفغانستان فحسب لكنه يُقلص من فرص إجراء أي مصالحة وطنية شامل في المستقبل القريب. واضطرت أكبر المنظمات النسائية في أفغانستان تحت وطأة التهديدات لإيقاف عملها أيضا فمنظمة " نساء من أجل الأفغانيات التي تقوم بأعمال إغاثية لملايين النساء والفتيات والأطفال في انحاء أفغانستان قررت التوقف عن العمل على نحو مؤقت، وأخلت المقر الرئيس الخاص بالمنظمة بعد أن طرق بعض من مقاتلي طالبان بيوت بعض العاملات في المنظمة وهددهن صراحة بإنهن سيعاقبن اشد العقاب حال لم يتلزمن بتعليمات طالبان[18]

علي جانب أخر، قد يعاني المدافعات عن حقوق الإنسان والنشطاء في حقوق المرأة من تقليص الدعم المُنخفض حتى قبل وصول طالبان إلى الحكم، حيث عانت الأنشطة النسائية في أفغانستان من نقص التمويل في السابق، فنحو 2% فقط من التمويل الضخم الذي تدفق على الحكومة الأفغانية السابقة ذهب إلى أنشطة البنية التحتية والحد من الفقر. بعد وصول طالبان من المرجح إن منظمات حقوق الإنسان التي تدعم أنشطة المرأة والمشاريع الذي هدفها

[16] Taliban refuse to let female news anchor do her job – one day after claiming women will be free to work, I News, 18 August 2021, https://bit.ly/3oh74ex
[17] The Taliban dissolve the Afghan Human Rights Commission, Young Journalists Club, 20 September 2021, https://bit.ly/3mecEM8
[18] 'We're All Handcuffed': What It's Really Like for Women in Afghanistan, as They Brace for What Comes Next, People, 18 September 2021, https://bit.ly/3D9AcZr

الأساسي، يتعلق بدعم المساواة بين الجنسين لن يحصل إلا على فتات المانحين في حال إن سمحت طالبان من الأساس لهذه التمويلات إن تذهب للمنظمات النسائية.

عندما ننظر بعمق لأحدث البيانات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإنه من بين 4.3 مليار دولار أنفقها المانحون في أفغانستان في 2019 فإن 0.3% فقط ذهب إلى الأنشطة الخاصة بالمرأة والمساواة بين الجنسين وهي نسبة لا تتخطي 1%. إن مؤسسة ماعت يساروها القلق بخصوص وضع أعضاء وموظفي اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان اللواتي لا يزلن غير متمكنات من الخروج من أفغانستان ومن ملاحقة مقاتلي طالبان للنساء اللواتي أبدين اعتراضهن على الانتهاكات التي تعرضت لها النساء في جميع انحاء أفغانستان، وتقوض هذه الممارسات أي تقدم من الممكن أن يطرأ علي الدولة فإقصاء النساء اللواتي يشكلن نحو نصف سكان الدولة بما يربو على 18.9 مليون امرأة هي مخاطر غير محسوبة من قبل قادة طالبان قد تفاقم من أوجه التمييز وقد تجعل من النساء فئات أدني في المجتمع[19]. وتتعارض هذه الإجراءات الأخيرة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في مجملها مع القرار رقم 15/21 الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان والقاضي بحق الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية أن تُشكل وتعمل دون أي تدخل في عملها. والمادة 22 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. بالإضافة إلى إعلان بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان التي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1998 ورغم إن الإعلان في حد ذاته لا يشكل صك مُلزم إلا أنه تضمن عدد من المعايير الخاصة بحقوق المدافعين عن حقوق الإنسان المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتي من المفترض أن تمتثل إليها طالبان.

خامسا: المخاوف الرئيسية للمرأة في ظل حُكم طالبان

تعاني المرأة في أوقات الاضطرابات والفترات الانتقالية من التهميش والاستبعاد وانماط متنوعة من التمييز، وتعاني من كل الأمور المذكورة آنفًا في ظل الأنظمة الراديكالية التي تُقلص أدوار المرأة في المهام النمطية السائدة، ومع وصول طالبان للحكم في 15 أغسطس 2021، على ما يبدو إن مستقبل المرأة محفوف بالنوايا غير الحسنة وتري في مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان إن المرأة في ظل حكم طالبان ستتأثر على مستويين رئيسين على المدي القريب هم:

1. الاستبعاد من المشاركة السياسية والعامة.

في ظل الإدارة التي سبقت حُكم طالبان، حققت المرأة مكاسب سياسية طموحة، فاستحوذت على نحو 27% من إجمالي المقاعد في مجلس النواب وهي نفس النسبة تقريبًا لتمثيل المرأة في الكونجرس الأمريكي، بالإضافة إلى 17% من

[19] Ibid

مجلس الشيوخ[20]، واستحوذت على 6.5% من المناصب الوزارية قبل وصول طالبان، غير إن الحكومة الجديدة التي شكلتها طالبان في 7 سبتمبر 2021، خلت من أي عنصر نسائي، فإن استبعاد النساء لم يقف عند هذا الحد، لكن انطلى على إلغاء وزارة شئون المرأة، واستبدالها بوزارة " الصلاة والإرشاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، في ظل آراء نمطية راجت من قبل بعض قادة طالبان بعد سيطرتهم على الحكم، تقول إن النساء لا يمكن أن يكن وزيرا أو حتي ممثلات في البرلمان، ودورهن يتلخص في الولادة فقط[21]. وهو ما سينعكس على وضع المرأة الأفغانية وسيحصر تواجدها في أدوار تقليدية محددة، يتعارض مع الحقوق الممنوحة للمرأة في طيف واسع من المعاهدات الدولية وقرارات مجلس الأمن لاسيما القرار 1325 القاضي بمشاركة المرأة في العملية السياسية وفي السلام والأمن، لاسيما إن اشراك المرأة في المسائل السابق شرط رئيس للمساواة بين الجنيسين ومكافحة التمييز على أساس جنساني[22]

2. تنامي زواج القاصرات.

تتصالح طالبان مع زواج القاصرات ولا تري ضرورة مُلحة لتحجيم هذه الظاهرة، أثناء حكم الرئيس أشرف غني، كان يبلغ عدد الفتيات اللواتي يتزوجن قبل سن 18 عامًا نسبة 28% بالإضافة إلى 4% كن يتزوجن قبل سن الخامسة عشر[23]، و9% وفقا لإحصائيات غير رسمية، وكان الزواج القسري محظور قانونًا، لكن في ظل سيطرة طالبان علي الحكم، من البديهي أن تتفاقم إحصائيات الزواج القسري، على نحو غير مسبوق وبدرجة عالية من الثقة في ظل حكم حركة طالبان بعد ان آخذت عناصر من طالبان وعودًا من قادتهم بتزويجهم بمجرد استقرار الحكم، في سبتمبر 2021، أصدرت اللجنة الثقافية لطالبان مرسوماً مفاده أنه "يجب على جميع الأئمة والشيوخ في المناطق التي أُرسي فيها الاستقرار تزويد طالبان بقائمة من الفتيات ما فوق الخمسة عشر عامًا، والأرامل تحت سن 45 للزواج من مقاتلي طالبان[24]". وفي ولاية هرات أيضا، وردت تقارير محلية عن تزويج فتيات قاصرات ومن رفضن تعرضن للجلد. كما أفاد عدد من الأسر التي تمكنت من الفرار إلى باكستان إن الدافع الأول لهروبهم هو الخوف من زواج مقاتلي الجماعة من فتياتهم[25]. بعد ان جمعت طالبان معلومات حول الفتيات والأرامل اللواتي لم يتزوجن حسب روايات عديدة[26]، فإن تنامي هذه الظاهرة بالتزامن مع صعود طالبان للحكم قد يخلق جيًلا من الأمهات الأفغانيات

[20] THE REALITY FACING WOMEN IN A TALIBAN-RULED AFGHANISTAN—AND THE DILEMMA FOR US POLICY, Modern War institute, 13 September 2021, https://bit.ly/3D3XCiP

[21] "شرطة الأخلاق" بدلاً من وزارة شؤون المرأة بأفغانستان.. وعودة المدارس للذكور فقط، الشرق، 17 سبتمبر 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/3kXkp9u

[22] مديرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعرب عن استيائها وأسفها لإقصاء النساء من الحكومة الأفغانية الجديدة، أخبار الأمم المتحدة، 7 سبتمبر 2021، على الرابط التالي: https://bit.ly/3CYN9F2

[23] Child marriage & solutions through the eyes of Afghanistan, Pleaders intelligent legal solution, 4 September 2021, https://bit.ly/3ilHLnB

[24] No good future for Afghan women under the Taliban, East Asia Forum, 4 September 2021, https://bit.ly/3B1DRYD

[25] Taliban: Afghan families flee to Pakistan over forced marriage fears, DW, 9 September 2021, https://bit.ly/3F0ScHb

[26] Ibid

مشوهات صحيًا ونفسيا وجسدًيا لما للزواج المبكر من مخاطر لا تنفصم الانتهاكات الأخرى التي شرعت فيها طالبان منذ سيطرتها على الحكم.

سادسا: النتائج الرئيسية المسْتخلصة

- لم تحقق طالبان أي وعود خلال الفترة التي يغطيها التقرير فيما يخص عدم المساس بحقوق النساء لاسيما فيما يتعلق بالتحاقهن بالتعليم والعمل والخروج بحرية والتنقل بل على النقيض فرضت قيودًا إضافية وتعرض النساء اللواتي خالفن التعليمات المتشددة والقيود المتوالية لطالبان للعنف من قبل مقاتلي التنظيم.
- إن المكاسب التي تحققت في أفغانستان في عقود مضت لاسيما فيما يخص تعليم الفتيات لم يقابلها مكاسب مماثلة على مستوي التوظيف وجميع المكاسب كبُرت أم قلت عُرضة للانهيار حال استمرت سياسات طالبان دون تغيير.
- المرأة الريفية ستعاني بأثر غير متناسب من السياسات التمييزية ضد النساء في أفغانستان، وسيحرمن النساء الريفيات على المدي القريب من المشاريع التي مولها البنك الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى، بعد أن أوقفت هذه المؤسسات أنشطتها لاسيما مشاريع التنمية الريفية.
- علي ما يبدو بدرجة عالية من الثقة إن المساحة التي انتزعها المجتمع المدني الأفغاني في السابق ستتقلص إلى الحدود الدنيا، في ظل التدابير التعسفية التي أوعزت بها قيادات طالبان بمجرد وصولهم إلى سدة الحكم والتي تمثلت في قمع التجمعات السلمية واحتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان وإغلاق اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان وباقي المنظمات النسائية المستقلة.

بناء على ما تقدم ينبغي على المجتمع الدولي وفي مقدمتهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي بالإضافة إلى الجهات المانحة أن يبلغوا طالبان صراحة إن المساعدات الإنسانية والدعم المادي وأشكال المساعدة الأخرى لن تستمر مالم تُثبت طالبان إنها لن تعود إلى السياسات السابقة التي انتهجتها إبان الفترة التي حكمت فيها سابقًا والتي حصرت المرأة في أدوار نمطية لخدمة الرجل مع حرمانها مع حقوقها الأساسية.

كما إن منظمة التعاون الإسلامي والتي تعد أفغانستان عضوًا فيها حث طالبان على منح المرأة حقوقها كاملة في الحقبة المقبلة والتغاضي عن التأويلات المتطرفة للشريعة الإسلامية كذريعة لاستمرار الممارسات التعسفية ضد النساء في أفغانستان.

مع ضرورة احترام حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة والفئات الضعيفة على وجه خاص، مع التقيد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان وبالمعاهدات والاتفاقيات التي انضمت إليها أفغانستان. ومن الضروري أيضا على المجتمع

الدولي العمل على استراتيجية مشتركة طويلة الأمد، تتضمن محاور خاصة بإتاحة التعليم لاسيما للفتيات، زيادة تدفق التمويل على الأنشطة التعليمية، ضمان الحماية الشاملة للنساء والفتيات لاسيما المنتمين للأقليات العرقية في أفغانستان.

وسيكون من المفيد للغاية استحداث آلية جديدة تابعة لمجلس حقوق الإنسان أو مجلس الأمن سواء كانت بعثة لتقصي الحقائق أو آلية تحقيق مستقلة مع تفويض لسنوات قادمة لرصد وتوثيق والإبلاغ عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان من جميع الجهات الفاعلة في أفغانستان.

ومن الضروري في الوقت الحالي، وكإجراء عاجل الامتثال لدعوة المفوضية السامية لحقوق الإنسان بإنشاء مسارات آمنة للاجئين والمهاجرين الأفغان الذين هم عرضة أكثر من غيرهم للأعمال الانتقامية لاسيما المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في المجتمع المدني والأعضاء السابقين في الحكومة الأفغانية وجميع النساء الذين عملوا في مراكز صنع القرار. فإن إغلاق الحدود في وجه هؤلاء لن يؤد فقط إلى اضرار بالغة على هؤلاء، لكن سينجم عنه عواقب وخيمة على المدي البعيد.

خاتمة:

سعت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان من خلال هذا التعليق لفت الانتباه إلي الانتهاكات المختلفة التي ترتكبها طالبان في حق النساء في أفغانستان خلال أول 45 يوم من حكم الجماعة، ولذلك أخترنا بلا تردد عبارة " في الحضيض لنعبر بها الوضع المذري التي وصلت إليها المرأة الأفغانية في فترة زمنية قصيرة للغاية تلك الانتهاكات التي وثقتها مؤسسة ماعت لن تكون إلا قطرة في بحر انتهاكات لا حصر لها ستحملها المرأة دون غيرها في أفغانستان حال لم يكن هناك استراتيجية واضحة وملزمة لطالبان بمنح المرأة حيز واسع للمشاركة في كافة المجالات، الممنوحة لها بموجب الشريعة الإسلامية وكافة المواثيق والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها أفغانستان وبما إن طالبان أبدت في بداية حكمها وإبان المفاوضات تجاوبًا مع الالتزام بهذه المواثيق فإنها مُطالبة علي وجه السرعة بإزالة كافة أنواع التمييز ضد المرأة ودعم إلحاقها بالتعليم والعمل وإتاحة الحرية لها في التنقل وفي السفر بين الولايات وإتاحة حيز معقول لعمل منظمات المجتمع المدني لاسيما التي تقودها النساء حتي يثني لهذه الدولة أن تنهض من عثرتها وألا تتخلف عن الركب.